

## ثمن هز الأكتاف: 4.3 مليار دولار

2014-12-27 بروجيكت سنديكيت

\*هوارد ديفيز

لندن – في نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة عن تسوية تقضي بتغريم ستة بنوك ما مجموعه 4.3 مليار دولار أميركي لتلاعب هذه البنوك بسوق الصرف الأجنبي. ورغم هذا، لم تتأثر أسعار الأسهم إلا بالكاد. ولكن لماذا؟

الواقع أن الممارسات الشائنة والإخفاقات الإدارية التي كَشَفَ عنها تحقيق دام عاماً كاملاً والتي أدت إلى هذه الغرامات كانت صادمة ومروعة. وقد كشفت الرسائل المتبادلة على البريد الإلكتروني والمحادثات شبه الأمية في غرف الدردشة بين تجار فاسدين عن مؤامرات وقحة للتلاعب بسعر صرف ما بعد الظهيرة طلباً للربح وتحقيق مكاسب شخصية. وكان كبار المديرين مهملين إلى الحد الذي جعلهم يسمحون لموظفيهم بالتصرف وكأنهم أطفال مدللون مبتدلون يحصلون على أجور أعلى مما يستحقون. فباستخدام أسماء مستعارة مثل "الفرسان الثلاثة" و"الفريق أ"، فعلوا كل ما يحلو لهم، وبتكلفة هائلة تحملتها مؤسساتهم.

ولكن برغم الغرامة الضخمة التي فرضتها هيئة السلوك المالي، فلم يُرغم أي مسؤول تنفيذي كبير على "الانتحار"، ولم تتجاوز ردود فعل المستثمرين هز الكتفين بلا اكتراث. ومن بين الأسباب بطبيعة الحال أن هذه التسوية كان من المعروف أنها قادمة؛ ولم تكن الأخبار الجديدة سوى تلك المتعلقة بتفاصيل الجرائم وحجم الغرامات.

ولكن السبب الأكثر أهمية رغم ذلك هو أن حتى مبلغ الـ 4.3 مليار دولار ليس أكثر من دريهمات قليلة مقارنة بمجموع الغرامات وتكاليف التقاضي التي تكبدتها البنوك الكبرى على مدى السنوات

العمس الماضفة. وشففر فقفراف مملف شركة مورجان سنانف إلى أن أعلى 22 بنكاً فف الولفااف المامفة وأوروبا أرعمف على دفع 230 ملفار دولار منذ عام 2009 – أكثر من خمسف ضعف كلفة تسوفه هفءة السلوك المالف. وهفا علاوة على الخسائر الثقفلة الفف فكبفها البنوك بسبب الإقراض الردفء والهنفسة المالفة المفرفة فف الطموح.

وقد فكبف بنوك أمفركة أكثر من نصف هفءه العقوباف الضخمة. وكافف الفافورة الفف فحملها البنوك الأوروبية أعلى قلفلاً من 100 ملفار دولار – ونصف هفا المبلخ فقرفباً فحملته أعلى سبعة بنوك برطفانفة.

ولكن الأرقام لا فبفنا بأكثر من جزء من القصة. ففف الولفااف المامفة، هفمف على العقوباف غراماف عن مففعااف من أوراق مالفة مفعومة بالرهن العقارف و فم فسوفها بشكل مضلل، وغالباً لكفاناف فءعمها الحكومة مثل فافف ماف وفرفدف ماك. ومن الإنصاف أن نقول إن البنوك لا فقبل بشكل كامل الحجج الفف فسوقها الهفئاف الفنظفمفة فف هفا الشأن، ولكنها دفعااف على مضض. (فرضف الهفئاف الفنظفمفة الأمفركة أيضاً عقوباف عالية على بنوك أجنبية بسبب انفاكاف لعقوباف أمفركة مرابطة بففران).

فف المملكة المامفة، وعلى النقفض من فلك، كافف العقوباف الأكبر فف هفءة مفعوعات فعوفض قُدمف لمقفرضفن أفراد فف مبال الرهن العقارف والذفن بفعااف لهم وفاقف فأمفن لعمافة المفعوعات. ووفك القائفون على الفنظفم أن قفراً كبفراً من هفا الفأمفن كان عدفم القفمة بالنسبة للمقفرضفن وكان بفعه مسفئاً. وفعفاق البنوك أن بعض المطالبفن الذفن أعبرف البنوك على الدفع لهم لا فسفحقون، ولكنها رغم فلك دفعااف المال على مضض. وقد كلفف هفءه الأحفااف غير السعففة البنوك البرطفانفة 37 ملفار دولار فف الآن، وفنظرها المزفء – نحو 5 ملفار دولار أخرى أو ما إلى فلك فف الأرجح.

وفشففر فحلفل مورجان سنانف إلى أننا من الممكن أن ففوق 70 ملفار دولار أخرى من الغراماف و فكالف فقاظف على مدف العامفن المقبلفن بسبب أخطاء وحالات سهو فم فحففها بالفعل. وقد فنشأ حلقات جفءفة؛ فقبل عامفن لم فكن أحد لففوق الفءاعفاف المتربفة على الفلاعب بأسواق صرف

## النقد الأجنبي.

والمفارقة هنا – والتي لم تغب على المديرين الماليين للبنوك الكبرى – هي أنه بقدر سرعة البنوك في إضافة رأس المال من إصدارات الحقوق والأرباح التي تحتفظ بها لتلبية مطالب الهيئات التنظيمية الاحترازية، تستنزف هيئات تنظيم السلوك الأموال. والآن أصبح حجم العقوبات كبيراً بالقدر الكافي لإحداث تأثير كبير على ميزانيات البنوك العمومية، وتأخير استعادة صحتها، وتقييد قدرتها على الإقراض.

والواقع أن بعض المال، وخاصة في المملكة المتحدة، أعيد إلى مستهلكين أفراد. ولكن القدر الأكبر من المال ذهب إلى الهيئات التنظيمية ذاتها ثم إلى الحكومات الوطنية. وفي المملكة المتحدة، ساعدت الغرامات في تغطية تكاليف الهيئات التنظيمية: فقد خفضت العناصر السيئة الرسوم المفروضة على العناصر الطيبة، الأمر الذي خلق حلقة مرتدة إيجابية. واليوم، أصبحت المدفوعات كبيرة إلى الحد الذي حمل الحكومات على الاستيلاء عليها وتوجيه العائدات التي تزيد على تكاليف التنفيذ من قِبَل الهيئات التنظيمية إلى جمعيات قدامى المحاربين الخيرية.

وفي الولايات المتحدة، كان المستفيدون النهائيون أقل وضوحاً؛ ولم يتم الكشف عنهم في واقع الأمر. وقد تحدى تشارلز كالوميريس من جامعة كولومبيا ما أسماه "التخريب الحقيقي للعملية المالية" حيث يتم جمع الأموال وإنفاقها بطرق غير شفافة.

ولكن السؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الغرامات على هذا النطاق تخدم كوسيلة ردع مفيدة. من الواضح أن فترة ما بعد الأزمة كشفت عن سلوك غير مقبول في العديد من المؤسسات. وسوف يمر بعض الوقت قبل أن نعرف ما إذا كانت الغرامات الكبيرة المفروضة على الشركات، والتي دفعها المساهمون في الأساس، تساعد في الحفاظ على مصداقية النظام. ولكن هذا يبدو من غير المحتمل عندما تبدو البنوك والمستثمرين في حالة سُكْر بَيْنٍ، ولا تتفاعل إلا بالكاد مع الضربات التي تتلقاها من الهيئات التنظيمية. والواقع أن التأثير المترتب على كل تسوية جديدة متواضع، على الرغم من تصعيد مستوى الغرامات المفروضة.

لقد أعلنت هيئة السلوك المالي للتو عن مراجعة لسياسات التسعير التي تتبناها. فتقول جورجينا فيليبو، مدير استراتيجية الإنفاذ لدى الهيئة: "هذا ليس سباقاً لفرض العقوبات". والواقع أن تحديد ما إذا كان النهج الحالي يخدم كوسيلة ردع فعّالة مسألة تتطلب مناقشة واسعة النطاق. ومن المؤكد أن إدارات البنوك الكبرى والهيئات التنظيمية لديها مصلحة مشتركة في تطوير نظام أكثر فعالية – نظام يعاقب المذنب ويخلق الحوافز المناسبة للمستقبل.

\* أستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس، وكان أول رئيس لسلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة ومدير سابق لمدرسة لندن للاقتصاد وشغل منصب نائب محافظ بنك إنجلترا

.....

\* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبا المعلوماتية